الرقمنة والتكنولوجيا المالية أدوات لتعزيز الشمول المالي الرقمي في مصر(2016_2023) : دراسة تحليلية شاملة

Digitalization and Financial Technology as Tools for Promoting Digital Financial Inclusion in Egypt (2016-2023): A Comprehensive Analytical Study

بوترية وهيبة [1]، آيت أمبارك سامية[2]*

[1] جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، boutria.ouahiba@univ-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، aitembarek.samia@univ-alger3.dz

تاريخ الإرسال:2024/04/16 تاريخ القبول: 2024/05/11 تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الرقمنة والتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي في مصر خلال الفترة من 2016 إلى 2023. مع التركيز على واقع التقدم الرقمي والمبادرات الجارية في الجزائر في هذا الصدد، والتحديات التي تعرقل تطبيقها. وتتناول الدراسة التطورات الرقمية والمبادرات الجارية بمصر كنموذج رائد في هذا المجال، وأفضل الممارسات لاعتماد هذه الأدوات لتحقيق التنمية المستدامة.

توصلت الدراسة إلى أن الرقمنة والتكنولوجيا المالية هما أداتان فعّالتان لتعزيز الشمول المالي الرقمي، حيث تساهم الرقمنة في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وصولا إلى المناطق النائية، وتعزيز الثقافة المالية للمواطنين، خاصة في ظل التطورات السريعة التي يشهدها العالم في هذا المجال. ومع ذلك، تواجه الجزائر بعض التحديات في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال هذه الأدوات، وتتطلب معالجة هذه التحديات بذل المزيد من الجهود من قبل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

توصي الدراسة بضرورة تبني الجزائر لاستراتيجية واضحة المعالم للشمول المالي الرقمي والاستفادة من التكنولوجيا وتشجيع استغلال الخدمات الرقمية بالشكل المناسب، وتشجيع البنوك الجزائرية على تقديم الخدمات البنكية عن طريق الانترنيت والموبايل وماكنات الصراف الآلي، والعمل على الاستفادة من النماذج الدولية، ودعم التكنولوجيا المالية المبتكرة.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، التكنولوجيا المالية، الشمول المالي الرقمي، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التنمية المستدامة.

تصنيف JEL: O30,G20, O10, G21, G23, O34, O38, O16, O18, L16, D82.

Abstract :

This study investigates how digitalization and Fintech can boost financial inclusion in Egypt (2016-2023). While Egypt serves as a model, the focus shifts to Algeria, analyzing its current digital efforts and challenges in implementing these tools. By examining Egypt's success, the study recommends best practices for Algeria to leverage technology and achieve sustainable development through greater financial inclusion.

The study examines how digitalization and financial technology (Fintech) can increase digital financial inclusion. While Egypt serves as a successful example, Algeria faces challenges in implementing these tools. The study recommends a multi-pronged approach for Algeria, including a clear strategy for digital financial inclusion, utilizing technology to its advantage, promoting the use of digital services, encouraging mobile and online banking, learning from successful international models, and supporting innovative financial technology. This collaborative effort between the government, private sector, and civil society can help Algeria overcome these challenges and achieve greater financial inclusion for its citizens

Keywords: *Digitalization, Financial Technology, Digital Financial Inclusion, Information and Communication Technology, Sustainable Development.*

Jel Classification Codes : O30, G20, O10, G21, G23, O34, O38, O16, O18, L16, D82.

* المؤلف المرسل

توطئة (مقدّمة):

يعدّ الشمول المالي الرقمي أحد أهم محركات التنمية المستدامة في مختلف دول العالم، حيث يساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للفرد والمجتمع. وإمكانية القضاء على الاقتصاد غير الرسمي، وبات يُشكل ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة، إيمانا من صانعي القرار بأهمية دوره في دفع عجلة التنمية وتحقيق الازدهار، وفي ظل هذا الاهتمام المتزايد بالشمول المالي الرقمي أصبحت الدول تبحث عن الأدوات التي تعززه.

يشهد العالم تغيرات متسارعة ومتفاوتة في مجال التكنولوجيا، حيث برزت الرقمنة والتكنولوجيا المالية كأدوات ثورية تحدث نقلة نوعية في مجال الخدمات المالية، لهذا السبب أصبحت مصر تدرك أهمية ذلك، وهذا لما توفره هذه الأدوات من خصائص هامة كالسرعة، سهولة الوصول إليها، الدقة، الشفافية، قلة التكلفة، تسهيل وتحسين مختلف الخدمات الإدارية، المالية، والتجارية،...الخ. ولهذا السبب خصصت الحكومة المصرية حيزا هاما في مخطط عملها لتعزيز الشمول المالي، إيمانا منها بقدرتها على تحسين امكانية الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بشكل واسع بين مختلف الفئات في المجتمع المصري.

بناءا على ما سبق ذكره سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

– ما هو دور استخدام الرقمنة والتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي بمصر خلال الفترة (2016–2023) ؟

وحتى يتسنى لنا الإلمام بكل جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي ماهية الرقمنة، ومكونات التكنولوجيا المالية، وكيف تحدثان ثورة في طريقة تقديم الخدمات المالية؟
- لماذا يعد الشمول المالي الرقمي ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة ؟
- ما هي المشاريع والمبادرات الحكومية التي تنفذ لتعزيز البنية التحتية الرقمية في توسيع نطاق الخدمات المالية في مصر؟ وكيف توظف مصر التكنولوجيا المالية لابتكار حلول مالية شاملة؟.

فرضيات الدراسة:

– يؤدي ازدياد استخدام التكنولوجيا المالية والرقمنة في مصر، على المدى الطويل، إلى تأثير ديناميكي إيجابي على الشمول المالي الرقمي، يتجاوز التأثير المباشر الفوري، من خلال تحفيز الابتكار في الخدمات المالية، وتحسين كفاءة القطاع المالي، وتعزيز الثقة في النظام المالي، وتغيير السلوكيات المالية للأفراد والمؤسسات.

– يتفاعل تأثير التكنولوجيا المالية والرقمنة على الشمول المالي الرقمي في مصر مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما يخلق أنماطًا معقدة من التفاعل تتطلب تحليلًا دقيقًا لفهمها بشكل كامل.

– تلعب التكنولوجيا المالية والرقمنة دورًا هامًا في تعزيز التضمين المالي في مصر، من خلال تمكين فئات المجتمع المهمشة، مثل ذوي الإعاقة والنساء، من الوصول إلى الخدمات المالية والاستفادة منها بشكل كامل، مع مراعاة احتياجاتهم الخاصة وتحدياتهم.

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

– تحليل دور الرقمنة والتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي في مصر خلال الفترة (2016– 2023).

– تحليل دور كل من الرقمنة والتكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي، لمواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة، من خلال تحسين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي بمصر خلال الفترة من 2016 إلى 2023؛

– التطرق الى آليات الشمول المالي الرقمي والجهود المبذولة في مصر، ورصد التحديات التي تعرقل تطبيقها؛

– تحديد أفضل السبل لتعزيز الشمول المالي الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة؛

– تمكين الجميع من خلال الرقمنة والتكنولوجيا المالية، من خلال اقتراح حلول عملية تشمل توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بأسعار معقولة وسهولة الاستخدام، مع استهداف المناطق الريفية والمجتمعات المعزولة لسبل الاستفادة، والإسقاط على حالة الجزائر بشكل خاص .

– استعراض تجربة مصر في تطبيق الرقمنة والتكنولوجيا المالية لتحقيق الشمول المالي باعتباره نموذج ريادي في هذا المجال.

أهمية الدراسة : تكتسب هذه الدراسة أهمية قصوى بالنظر إلى تركيزها على الجوانب التالية:

– تُعدّ مصر من الدول الرائدة في مجال تعزيز الشمول المالي من خلال الرقمنة والتكنولوجيا المالية. فقد شهدت مصر خلال السنوات الأخيرة تقدمًا ملحوظًا في هذا المجال، ممّا يُتيح فرصة ممتازة لاستعراض تجربتها ودراسة العوامل التي ساهمت في نجاحها، مع التركيز على أهم الدروس المستفادة والتوصيات للمستقبل.

– الاهتمام العالمي المتزايد بموضوع الشمول المالي لما له من دور في بناء اقتصاد مستدام من خلال تحقيق الاستقرار المالي والكفاءة المالية، وإمكانية القضاء على الاقتصاد غير الرسمي؛

– تشهد التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المتنوعة نموا متزايدا في أهميته عبر مختلف المجالات، مما يتيح آفاقا جديدة لتعزيز للشمول المالي وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال توفير خدمات مالية مبتكرة ومتاحة للجميع؛

– أهمية الرقمنة، والدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق الأهداف الاقتصادية، والمواكبة لمتطلبات عصر العولمة والشمول المالي؛

– باعتبار أن الشمول المالي هو السبيل الانجح لتعميق التربية والثقافة المالية في المجتمعات مما يساهم في ترقية الشعوب وزيادة قدراتها الاقتصادية والتنموية، كما لا ننسى تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وهو الأهم.

منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال عرض الأدبيات والأعمال التي تناولت نفس الموضوع، مع التركيز على شرح مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة. بينما تم استخدام المنهج التحليلي لدعم النتائج المستمدة من المنهج الوصفي في تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها من التقارير السنوية للبنك الدولي، الصندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي المصري ودراسات وبحوث ذات صلة، وعليه قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: أسس الرقمنة، وعلاقتها بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي: نظرة شاملة.

المحور الثاني: التكنولوجيا المالية ودورها المحوري في تعزيز الشمول المالي في مصر.

المحور الثالث: استراتيجيات الشمول المالي الرقمي وتحفيز مشاركة أوسع في الخدمات المالية بمصر.

نموذج الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة وفرضياتها تم تصميم نموذج الدراسة لتحديد العلاقة بين المتغيرات، كالآتي:

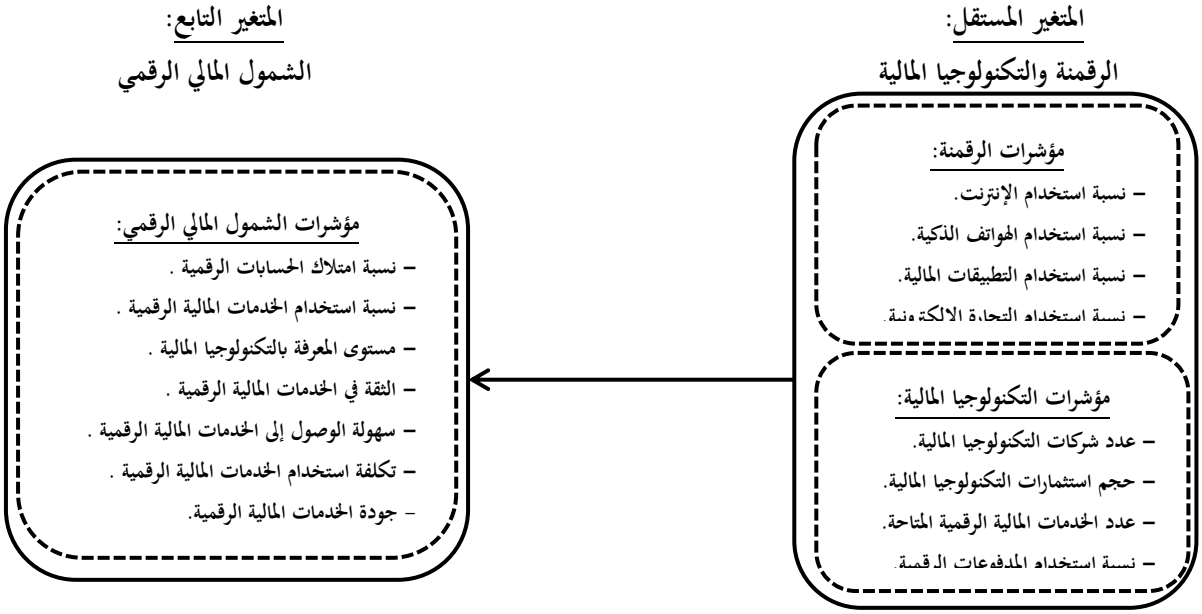

الدراسات السابقة: اعتمدنا في صياغة الإشكالية ونموذج دراستنا على جملة من الدراسات السابقة، والتي تناولت الموضوع بنماذج ومنهجيات مختلفة، حيث جاء تلخيصها كالآتي:

1– دراسة (Alexandr & Karametaxas, 2020)

عنوان الدراسة: "**Digital Transformation and Financial Inclusion & Francis Group**"، تُحلل هذه الدراسة تأثير التحول الرقمي على الشمول المالي في سياق تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، وقام الباحث بتحليل دراسة استراتيجية

لتحقيق الشمول المالي لكل من الصين والهند، جاءت الدراسة بعدة نتائج منها حاجة البلدان النامية ومنظمو الأسواق الناشئة لأهمية تحقيق التوازن بين التقدم التكنولوجي وتطوير خيارات المستهلكين، وحماية المستهلك وحق الخصوصية لتحقيق الشمول المالي، حيث كان نموذج التجربة الصينية كمثال حي للأسواق الناشئة والنامية، أما نموذج التجربة الصينة فهو يمثل شركات التكنولوجيا الكبرى والمؤسسات المالية المسيطرة، وتوصلت الدراسة إلى إثبات وتأكيد أهمية التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي، مع اختلاف نموذجيي الدولتين في كيفية تطبيقهما.

2- دراسة (وافية و الرميدي بسام سمير، 2020)

عنوان الدراسة" **التحولات الرقمية في القطاع المالي بين فرص الاستقرار ومخاطر الابتكارات المالية** "، تُحلل هذه الدراسة تأثير التحول الرقمي على الاستقرار المالي في منطقة شمال إفريقيا، مُركزة على كل من الفرص والمخاطر، وتُقدم الدراسة مقترحاتٍ للتحقيق بالشمول المالي من خلال دعم آليات وسياسات تُعزّز الاستقرار المالي وتُقلّل من المخاطر المرتبطة بتبني الابتكارات والتحول الرقمي المالي. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أهمية التثقيف المالي، تشجيع ريادة الأعمال في القطاع المصرفي، دعم التعاون بين القطاعين العام والخاص، رقمنة المدفوعات الحكومية، تطوير الأنظمة التنظيمية بشكل دوري. فعال، مع التخفيف من مخاطر الابتكارات المالية.

تُساهم هذه الدراسة في فهم التأثير المتباين للتحول الرقمي على الاستقرار المالي في شمال إفريقيا. وتُقدم توصياتٍ قابلة للتطبيق لصانعي السياسات والجهات الفاعلة في القطاع المالي لتعزيز الاستقرار وتقليل المخاطر المرتبطة بالابتكارات المالية.

3- دراسة (حمدوش، لمياء عماني، و سمية بن علي، 2021)

عنوان الدراسة: " **دور التكنولوجيا في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري، الدوافع والتحديات** " تحلل هذه الدراسة دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي في الجزائر. وتُقدم تحليلًا مُفصّلاً للدوافع والتحديات المرتبطة بتطبيق التكنولوجيا المالية في السياق الجزائري فترة (2013- 2017)، وتُقيّم تأثير التكنولوجيا المالية على مُؤشرات أداء القطاع المصرفي مثل الوساطة المصرفية، السلامة المالية والشمول المالي. تُشير نتائج الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تلعب دورًا هامًا في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري من خلال تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف، توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتقديم منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة. كما تُشير الدراسة أيضًا إلى وجود بعض التحديات التي تواجه تبني التكنولوجيا المالية في الجزائر، وتشمل (نقص السيولة، قلة الخبرة في إدارة المخاطر الائتمانية، ضعف البنية التحتية، نقص التوعية المالية).

4- دراسة (سلام، 2022)

عنوان الدراسة: " **قياس أثر الدور الوسيط للتحول الرقمي في العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على منظمات خدمية خاصة**" هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة ، واستعان الباحث من أجل تحليل البيانات التي تم الحصول عليها بالاستبيان المتمثل في 295 من أصل 320 استبيان موزع، والذي قام من خلاله بقياس أثر الدور الوسيط للتحول الرقمي في العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في دولة مصر خلال الفترة (2020-2021)، وأكدت النتائج أن العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة ذات دلالة إحصائية، وهو نفس الاستنتاج بالنسبة للعلاقة بين التحول الرقمي والشمول المالي، وكذلك العلاقة بين التحول الرقمي والتنمية المستدامة، وتم رفض الدور الوسيط للتحول الرقمي في العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، باستثناء دور أو أثر الإجراءات كإحدى سبل تطبيق التحول الرقمي، لكونها الداعم الرئيسي لهذه العملية نحو تحقيق شمول مالي وتنمية مستدامة.

1. أسس الرقمنة، وعلاقتها بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي: نظرة شاملة:

من خلال هذا المحور سنحاول فهم التأثيرات المتعددة للرقمنة على النظام المالي، وتقييم دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي.

1.1.التأصيل المعرفي للرقمنة:

أدت الرقمنة إلى تحولات ملحوظة في الاقتصاد بشكل عام، مما أثر في مجالي الاتصال والمعلومات، لكن من المهم التساؤل عما إذا كان لشرائح المجتمع القدرة على التكيف بفعالية مع هذه التحولات.

1.1.1. تعريف الرقمنة:

عرفت الرقمنة (Digitization) بأنها قدرة الدولة وأفرادها على استخدام التقنيات الرقمية لتوليد ومعالجة وتبادل المعلومات، كما أن مفهومها يرتبط بالمفهوم الذي يصف كل من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالتبني الجماعي لتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات. (نعمة، رغد مُحَمَّد نجم، و هبة الله مصطفى السيد علي، تسخير الرقمنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، تجربة إمارة دبي، 2019، صفحة 103). وهو عملية نقل البيانات والمعلومات من شكلها الورقي إلى شكل إلكتروني يمكن تخزينه ومعالجته ومشاركته باستخدام التقنيات الرقمية. وتشمل هذه العملية مجموعة من الخطوات مثل تحويل المستندات الورقية إلى ملفات إلكترونية، استخدام قواعد البيانات وأنظمة المعلومات لتنظيم البيانات، توظيف التقنيات السحابية لتخزين ومشاركة البيانات عبر الإنترنت والاستفادة من الحوسبة اللامركزية لتوزيع البيانات على شبكات واسعة. (مدونة دفاتر، https://dafater.sa/blog، ما بين الرقمنة والتحول الرقمي، 2023)،

ويعرف البنك الدولي الرقمنة: "على أنها مجموعة من الانشطة تسهل تجهيز المعلومات وارسائها وعرضها بالوسائل الالكترونية، وبفضل هذه التكنولوجيا التقى الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجيا ملائمة، مما أدى إلى ازدهار النشاطات المكثفة بالمعرفة والانتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة" (هبال، 2023، صفحة 469). كما يُعدّ مصطلح "الرقمنة" من المصطلحات الحديثة ذات الانتشار الواسع، والتي تحمل معاني متعددة تختلف باختلاف السياق الذي تُستخدم فيه. ففي مجال الحاسبات، تُشير الرقمنة إلى عملية تحويل البيانات من شكلها التناظري إلى شكل رقمي قابل للمعالجة بواسطة أجهزة الكمبيوتر. أما في سياق نظام المعلومات، فتُشير الرقمنة إلى عملية تحويل المواد التقليدية مثل الكتب والصور إلى أشكال رقمية يمكن قراءتها بواسطة أجهزة الكمبيوتر، وذلك باستخدام أدوات المسح الضوئي أو الكاميرات الرقمية. ولكن، لا تقتصر الرقمنة على مجرد تحويلات تقنية، بل تُمثّل ثورةً اجتماعية تُغيّر بشكلٍ عميق طريقة عيشنا وعملنا وتواصلنا. فمن منظورٍ تقني، تُعدّ الرقمنة عملية تحويل المعلومات من شكلها التناظري إلى شكل رقمي، مما يفتح المجال أمام إمكانياتٍ هائلة في مجال تخزين البيانات ومعالجتها ونقلها. أما من منظورٍ اجتماعي، فتُشير الرقمنة إلى التغييرات الجذرية التي طرأت على مختلف مجالات الحياة نتيجةً لتطور التكنولوجيا الرقمية.

تُساهم الرقمنة في تسريع الإجراءات وإنجاز المهام وتقليل الأخطاء الناجمة عن العامل البشري وكذلك توفير الوقت والتكاليف. كما تُتيح إمكانيات واسعة للتعاون والتواصل السلس بين الأفراد والمؤسسات، مما يُعزّز الإنتاجية ويُساهم في تحقيق الأهداف بشكلٍ أكثر كفاءة. وعلى صعيد التجارة الإلكترونية تُلعب الرقمنة دورًا محوريًا في توسيع نطاق الوصول إلى المنتجات والخدمات وتسهيل عمليات الشراء والدفع وخلق فرص جديدة للتجارة والاستثمار.وتُساهم الرقمنة أيضًا في تطوير مجالات مختلفة مثل الذكاء الاصطناعي، التحليلات الضخمة، الابتكار التكنولوجي وتطوير منتجات وخدمات جديدة تُلبي احتياجات المستهلكين.

2.1.1. التحول الرقمي: في ظلّ العصر الرقمي الحديث، بات التحول الرقمي ضرورةً لا مفرّ منها للمؤسسات التي تسعى للبقاء والنجاح والحفاظ على منافسة وتقديم خدمات ومنتجات ذات قيمة لعملائها. يتخطى التحول الرقمي مفهوم تبني التقنيات الجديدة ليشمل ثورةً شاملة تُغيّر ثقافة المنظمة وعقلية عملها وأنظمتها. تُحفّز على التعاون والتواصل والتجربة والتعلم المستمر والتكيف مع التغييرات.

وهو مصطلح يستخدم لوصف استخدام التقنيات الرقمية للوصول إلى المعلومات والخدمات عن بعد، يمكن أن يشمل ذلك استخدام الهواتف الذكية، والأجهزة اللوحية، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، وأجهزة الأنترنيت للوصول للمواقع الالكترونية، تطبيقات الهاتف المحمول، المنصات الاجتماعية ومواقع التجارة الالكترونية.

2.1. الفرق بين الرقمنة والتحول الرقمي:

تُعدّ الرقمنة والتحول الرقمي مصطلحين مترابطين بشكل وثيق، لكنهما يختلفان في مداهما وأهدافهما:

تشير الرقمنة إلى عملية تحويل المعلومات من شكلها التناظري إلى تنسيق رقمي، و تركز على الجانب التقني لتحويل المعلومات والعمليات، وتساهم في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف. ولذلك، تُصبح الرقمنة أداةً أساسيةً للمؤسسات والأفراد الذين يسعون لتحسين كفاءة عملياتهم وتقليل التكاليف والحفاظ على أمان بياناتهم، من خلال سهولة النسخ والاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية والتخزين، وتُعدّ الخطوة الأولى الأساسية في رحلة التحول الرقمي. (مدونة دفاتر، https://dafater.sa/blog، ما بين الرقمنة والتحول الرقمي، 2023)، بينما أن التحول الرقمي هو مفهوم أشمل يُشير إلى استخدام التقنيات الرقمية لتغيير طريقة عمل المؤسسة بشكل كلي، يشير إلى دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال أو المنشآت يتضمن الرقمنة ولكنه يتخطاها ليشمل تغيير الثقافة والعمليات و نماذج العمل، ويُساهم في تحسين مشاركة العملاء ودفع الابتكار وخلق فرص جديدة للنمو. ويعني التغيير في منهجية المؤسسات من نموذج العمل التقليدي إلى نموذج آخر يعتمد على التقنيات الرقمية في التسيير وكذا في تقديم المنتجات والخدمات. (سعيد و رديف، 2022، صفحة 335)

ببساطة الرقمنة هي الأدوات ، والتحول الرقمي هو الاستراتيجية التي تستخدم هذه الأدوات لتحقيق أهداف كبيرة.

3.1. خصائص الرقمنة: للرقمنة ثلاثة أبعاد أساسية و**هي**: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، (نعمة، رغد محمد نجم، و هبة الله مصطفى السيد علي، تسخير الرقمنة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 / تجربة إمارة دبي، 2019، صفحة 104) تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية:

أ. **تقليص الوقت والمكان:** تصبح كل الأماكن متجاورة إلكترونيًا، مما يُقلّل من الوقت المستغرق للتواصل وإنجاز المهام، كما تُتيح وسائل التخزين الرقمي حجمًا هائلاً من المعلومات يمكن الوصول إليها بسهولة ويسر.

ب. **تقاسم المهام الفكرية مع الآلة:** يُتيح التفاعل مع أنظمة الذكاء الاصطناعي مشاركة المهام الفكرية مع الآلة، مما يُساهم في تطوير المعرفة وتعزيز فرص الإبداع.

ج. **تكوين شبكات الاتصال:** تُتيح تكنولوجيا المعلومات تكوين شبكات اتصال واسعة النطاق تُسهّل تدفق المعلومات بين المستخدمين والجهات المختلفة.

ح. **التفاعلية:** تُتيح التكنولوجيا الرقمية تفاعلًا مباشرًا بين المستخدمين، مما يُعزّز التواصل و التعاون.

خ. **اللاتزامنية:** لا يتطلب التواصل الرقمي تواجد المستخدمين في نفس الوقت، مما يُتيح لهم استخدام النظام في الوقت الذي يناسبهم.

د. **اللامركزية:** لا تعتمد تكنولوجيا المعلومات على مركز تحكم واحد، مما يُتيح استقلالية و مرونة كبيرة.

ذ. **قابلية التوصيل:** تُتيح التكنولوجيا الرقمية ربط الأجهزة المختلفة مع بعضها البعض، بغض النظر عن نوعها أو مكان تصنيعها.

ر. **قابلية التحرك:** يمكن للمستخدمين الاستفادة من خدمات التكنولوجيا الرقمية أينما كانوا و في أي وقت.

ز. **قابلية التحويل:** تتيح التكنولوجيا الرقمية تحويل المعلومات من شكل إلى آخر، مما يُسهّل مشاركتها و استخدامها.

س. **الشيوع والانتشار:** تتميز التكنولوجيا الرقمية بانتشارها الواسع في جميع أنحاء العالم، مما يُتيح التواصل مع أي شخص في أي مكان.

ش. **العالمية:** تُتيح التكنولوجيا الرقمية التفاعل مع الأشخاص و المؤسسات من جميع أنحاء العالم . (مشهور، 2003)

4.1. واقع الرقمنة في الجزائر:

يشكل التحول الرقمي في الجزائر أحد أكبر التحديات، ومن أجل تسريع وتيرة التحول الرقمي تم استحداث وزارة الرقمنة والاحصائيات سنة 2020. ويستدعي بعث التحول الرقمي الشامل في الجزائر تظافر كل الجهود ومعرفة الفرص التي توفرها هذه التكنولوجيا.

قطعت الجزائر أشواطا مهمة في ميدان الرقمنة، وبلغت مستويات متقدمة في قطاعات عديدة من حيث تعميم الخدمات الرقمية ووضع قاعدة بيانات آمنة، لتقريب الإدارة من المواطن وضمان خدمات نوعية.

كشف بيان السياسة العامة عن معطيات إيجابية بخصوص تقدّم الرقمنة بـ11 وزارة، وهي المالية، العدل، الداخلية، السكن، العمل، التربية، التعليم العالي، الصيد البحري والتكوين المهني، والنقل والري، في حين لم يتطرق البيان إلى تطورات الملف في قطاعات أخرى.

شهدت سنة 2023 تسريع وتيرة الرقمنة في كل القطاعات لمواكبة التحول الرقمي حيث تم انشاء المحافظة السامية الرقمية الرامي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، وقد أخذ قطاع التربية والتعليم العالي والبحث العلمي حصة الأسد فلأول مرة تتم التسجيلات الجامعية الكترونيا في كل مراحلها بصفر ورق بالإضافة إلى استحداث بطاقة واحدة للطلبة للاستفادة من مختلف الخدمات الجامعية، كما شهد قطاع المالية تقدما ملحوظا في مصالح الضرائب والجمارك من خلال اعتماد عمليات الدفع الالكتروني لمختلف الرسوم والضرائب، بالإضافة إلى توفير الخدمات العمومية عبر الانترنيت لإيداع واستلام الوثائق الرقمية، كما استفاد قطاع التجارة أين تم اطلاق عدة منصات رقمية للحصل على الوثائق الالكترونية وتقريب الادارة من المتعاملين الاقتصاديين، بالإضافة إلى تسريع وتيرة الرقمنة التجارية، واستحداث منصة رقمية للمستثمر للإسراع في معالجة ملفات المستثمرين والسماح لهم بمتابعة ملفاتهم عن بعد وكذا إلى ضمان الشفافية الاستثمارية بما في ذلك المشاريع الأجنبية.

شهدت الجزائر قفزة نوعية في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) خلال عام 2023، حيث تقدمت 14 مرتبة لتحتل المرتبة 88 من بين 169 دولة عضو في الاتحاد الدولي للاتصالات.(UIT)

ووفقًا لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، يعود هذا التحسن الملحوظ إلى الجهود المبذولة لتطوير البنية التحتية الرقمية في البلاد، وتعزيز استخدام الإنترنت والخدمات الرقمية بين المواطنين والشركات.

وبحسب التقرير، حققت الجزائر معدلًا قدره 77.8 نقطة، متجاوزة بذلك المعدل الأفريقي (47.4 نقطة) ومعدل الدول العربية (74.5 نقطة) ومعدل الدول المتوسطة الدخل 62 نقطة.

حققت الجزائر تقدمًا ملحوظًا في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2022، الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) .حيث تقدمت بخمس مراتب لتحتل المرتبة 115 من بين 132 دولة مصنفة، مقارنةً بالمرتبة 120 في عام 2021 و 121 في عام 2020.

وتشير التفاصيل إلى أن الجزائر سجلت تقدمًا ملحوظًا بواقع 10 مراتب في مخرجات الابتكار مقارنةً بعام 2021. كما شهدت تقدمًا تراوح بين 4 و 9 مراتب في 5 محاور رئيسية من أصل 7 محاور يتكون منها المؤشر، وهي المؤسسات، تطور السوق، تطور الأعمال، إنتاج المعرفة والتكنولوجيا، وكذا الإنتاجات الإبداعية.

يُعزى هذا التقدم إلى الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية لتطوير بيئة الابتكار في البلاد، من خلال دعم الشركات الناشئة وتعزيز البحث والتطوير، وتوفير البنية التحتية اللازمة لدعم الابتكار. يُعدّ هذا الإنجاز شهادة على التزام الجزائر بتحقيق التحول الرقمي وتعزيز دور التكنولوجيا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– في نهاية شهر سبتمبر 2023 ، بلغت الحظيرة الاجمالية لمشتركي **الانترنت** في الجزائر 52,275 مليون مشترك. (سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية www.arpce.dz، الثلاثي الثالث لسنة 2023، صفحة 2).

– بلغ عدد المشتركين في الهاتف الثابت في نهاية التلاثي الثالث لسنة 2023 حوالي822 144 6، منها 918 682 5مشتركون مقيمون و906 461 اشتراك المؤسسات. (سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونيةwww.arpce.dz، الثلاثي الثالث لسنة 2023، صفحة 1، 2)

– حسب تكنولوجيا شبكة الهاتف النقال فإنه في الثلاثي الثالث من عام 2023 فقد سجلت حضيرة المشتركين للهاتف النقال (GSM ، 3G، 4G) ارتفاعا وصل إلى535 572 535 مشترك في الثلاثي الثالث من سنة2023 ، موزعة بين المتعاملين الثلات حيث بلغت حصة سوق اتصالات الجزائر للهاتف النقال(موبيليس) 897 107 22 مشترك ، وأوبتيموم تيليكوم الجزائر (جازي) 652 550 15 مشترك، والوطنية لاتصالات الجزائر (أوريدو) 986 913 12 مشترك. (سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية www.arpce.dz، الثلاثي الثالث 2023، صفحة 1)

5.1. دور استخدام الهاتف النقال في الرقمنة ودفع فواتير الشراء في الدول العربية

تتفاوت الدول في نسبة البالغين المستخدمين للهاف النقال في فواتير الشراء في الدول العربية، وسوف نوضح هذا من خلال الشكل التالي:

الشكل (1) : انتشار استخدام الهاتف المحمول والإنترنت للدفع والشراء في الدول العربية لعام 2021

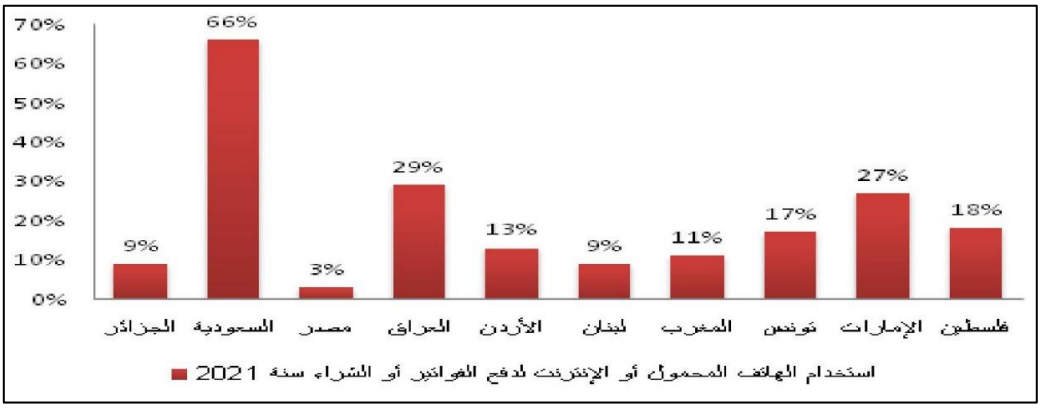

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على (World Bank , 2022).

يظهر الشكل وفق تقرير البنك الدولي لسنة 2022، اتجاهات متباينة لاستخدام الهاتف المحمول أو الانترنيت لدفع فواتير الشراء في الدول العربية، يُقدم هذا التوجه فرصًا كبيرة لتعزيز الشمول المالي وتحسين كفاءة الخدمات المالية في الدول العربية، تظهر الدول الخليجية مثل السعودية والامارات معدلات مرتفعة تريد عن 60 % ،كما تظهر دول أخرى مثل الجزائر مصر ولبنان معدلات منخفضة أقل من 10%.

ويشير هذا التباين إلى وجود فجوة رقمية كبيرة بين الدول العربية، حيث تعاني الدول ذات الدخل المنخفض من نقص في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بينما تتمتع الدول ذات الدخل المرتفع بنفاذ أفضل إلى الأنترنيت والتكنولوجيا.

كما تجدر الاشارة إلى اختلاف دوافع استخدام الهاتف المحمول أو الانترنيت لدفع فواتير الشراء، من سهولة الاستخدام وسرعته إلى رغبة المستهلكين في تجنب التفاعل المباشر مع البنوك والمتاجر. حيث لا تزال هناك تحديات مثل الأمية الرقمية ومخاوف الأمن السيبراني التي يجب معالجتها لضمان الاستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا.

6.1. علاقة الرقمنة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي:

يشكل الابتكار التكنولوجي في القطاع المالي ثورة في مجال الخدمات المالية الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة، وتوجها عالميا بالنسبة الى الاقتصاديات المتقدمة، الناشئة والنامية على حد سواء. حيث تقدم شركات التكنولوجيا المالية ابتكارات تستخدم في تحسين وتطوير وتغيير وتقديم الخدمات المالية بطريقة سهلة، سريعة وبأقل تكلفة مثل: خدمات الدفع الالكترونية، سلاسل السجلات الموزعة (Block chain)، التمويل الجماعي (Crowdfunding) والعملات الرقمية...الخ.

يشهد القطاع المالي ثورة بفضل الابتكارات التكنولوجية المتسارعة، والتي تحولت إلى توجه عالمي في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة والنامية على حدٍّ سواء. تقود شركات التكنولوجيا المالية هذه الثورة من خلال ابتكاراتها التي تُحسّن وتُطوّر وتُغيّر وتُقدم الخدمات المالية بطريقة أكثر سهولة وسرعة وبأقل تكلفة. وتشمل هذه الابتكارات مجالات واسعة مثل:

- خدمات الدفع الإلكتروني: لسهولة وسرعة وأمان المعاملات.
- سلاسل السجلات الموزعة (Blockchain): لقاعدة بيانات لامركزية وموثوقة.
- التمويل الجماعي (Crowdfunding): لجمع الأموال لمشاريع وأفكار.
- العملات الرقمية: لإرسال واستلام الأموال عبر الإنترنت. وتأتي جائحة COVID-19 لتُعزز من أهمية التحول الرقمي في القطاع المالي، حيث أدت إلى تغيير كامل في وضع الخدمات المالية الرقمية. لذلك، أصبح من الضروري خلق نظام بيئي ملائم لهذا التحول، خاصة من قبل الدول الناشئة والنامية.

2. التكنولوجيا المالية ودورها المحوري في تعزيز الشمول المالي في مصر:

يعد الشمول المالي أحد أهم أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إليها الدول، حيث يركز على ضمان حصول جميع أفراد المجتمع، بمن فيهم الفئات الفقيرة والضعيفة، على خدمات مالية رسمية تلبي احتياجاتهم. ولقد لعبت التكنولوجيا المالية دورا هاما في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير حلول مبتكرة وتقليل تكاليف الخدمات المالية.

1.2. تعريف التكنولوجيا المالية

يوجد العديد من التعاريف للتكنولوجيا المالية منها:

وفقًا للمنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال(IOSCO) ، يُستخدم مصطلح "Fintech" أو "التكنولوجيا المالية" لوصف مجموعة واسعة من نماذج الأعمال المبتكرة والتكنولوجيات الناشئة التي تمتلك القدرة على إحداث ثورة في صناعة الخدمات المالية". (Judd, 2017, p. 2)

توصف التكنولوجيا المالية أنها تلك المنتجات والخدمات التي تقدم حلولًا مبتكرة لتحسين الخدمات المالية التقليدية، من خلال منتجات وخدمات تعتمد على التكنولوجيا الحديثة. تتميز هذه الحلول بتكلفتها المنخفضة وسرعتها وسهولة استخدامها، ممّا يُتيح إمكانية الوصول إليها لمجموعة واسعة من الأفراد. وتلعب الشركات الناشئة دورًا رياديًا في تطوير هذه الحلول. (عبد الرحيم و قدور، 2018، صفحة 13)، وعرفها قاموس Oxford على أنها مصطلح يشمل **مجموعة واسعة من الحلول المبتكرة** التي تشمل برامج الكمبيوتر وغيرها من التقنيات الحديثة التي تُستخدم لدعم وتمكين الخدمات المصرفية والمالية. (رملي و شلالي، 2023) . وعرفها صندوق النقد الدولي على أنها "التكنولوجيا التي لديها القدرة على تحويل الخدمات المالية لتحفيز نماذج الأعمال الجديدة، التطبيقات، العمليات والمنتجات(Baba, 2020, p. 12)

التكنولوجيا المالية، هي مصطلح يشمل مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي تعتمد على التقنيات الحديثة لتحسين نوعية الخدمات والعمليات المالية التقليدية، أو حتى لإحداث ثورة في طريقة عمل المؤسسات في القطاع المالي. يتم استخدامها لتقديم خدمات تتراوح بين:

تطبيقات الدفع الالكتروني؛ التأمين عبر الأنترنت؛ التمويل الجماعي؛ العملات الافتراضية الالكترونية؛ المستشارون الماليون الروبوتات؛ البلوكشين Blockain أو سلسلة الكتل (نموذج نقل الأصول المالي)؛

2.2. أهمية التكنولوجيا المالية:

تقدم التكنولوجيا المالية فوائد جمة للاقتصاد والمجتمع، ونذكر من أهمها: (بن عقيلة و سائحي، 2018، صفحة 93)

– **تعزيز الشمول المالي** :من خلال توفير خدمات مالية مبتكرة للأفراد والشركات غير المنخرطة في النظام المصرفي التقليدي.

– **تحسين الاستقرار المالي** :عبر استخدام التكنولوجيا لضمان الالتزام بالقوانين والتنظيمات وإدارة المخاطر بشكل فعال.

– **تسهيل التجارة الدولية** :بتوفير آليات سريعة وفعالة لتحويل الأموال وتخفيض تكاليف المدفوعات عبر الحدود.

– **دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة** :من خلال تسهيل الوصول إلى مصادر تمويل بديلة.

– **رفع كفاءة العمليات الحكومية** :باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية، مما يتطلب تحسينات في حماية المستهلك وأمن المعلومات.

شهد سوق التكنولوجيا المالية نموًا هائلاً، حيث بلغ حجمه 131.95 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مقارنة بـ 105.41 مليار دولار أمريكي في عام 2021. ويُتوقع أن يستمر هذا النمو بوتيرة متسارعة خلال الفترة من 2021 إلى 2027، ليصل حجم السوق إلى 405.58 مليار دولار أمريكي في عام 2027، بمعدل نمو سنوي مركب (CAGR) يبلغ 25.18%. أنظر الشكل التالي:

الشكل رقم (2): توقعات نمو سوق التكنولوجيا المالية خلال الفترة(2021–2027) (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

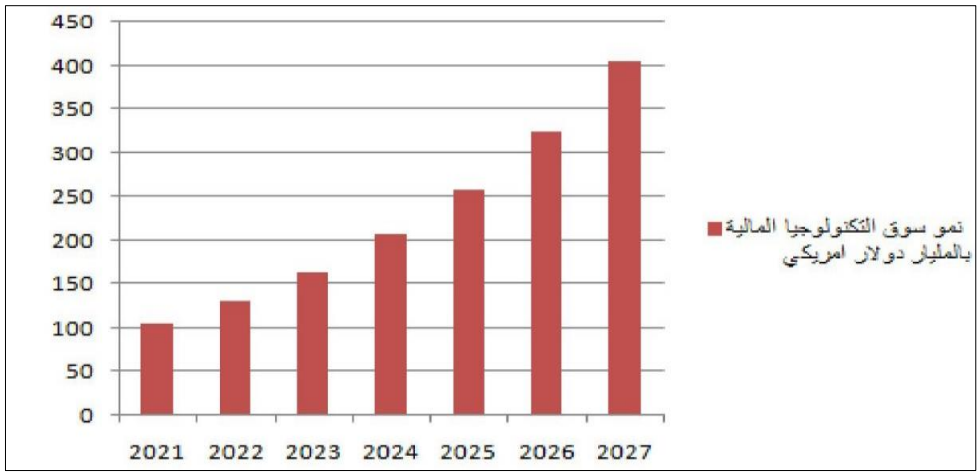

المصدر: (Howarth, 2022)

Howarth, J. (2022). Fintech Market Size & Future Growth (2022-2027).

يعزى هذا النمو إلى انتشار الهواتف الذكية، والابتكار التكنولوجي، وتغير سلوك المستهلكين. مع ذلك تواجه السوق بض التحديات مثل مخاطر الأمن السيبراني، نقص التنظيم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية، ويعتمد تحقيق توقعات النمو على قدرة السوق على التغلب على هذه التحديات.

3.2. أسباب اللجوء إلى التكنولوجيا المالية: تساهم التكنولوجيا المالية في:

– **تحسن طرق التمويل**، تُشكل التكنولوجيا المالية منافسًا قويًا للبنوك التقليدية، حيث تُقدم خدمات مالية مبتكرة لعملائها بأسعار تنافسية وسهولة استخدام أكبر، ويعتبر هذا السبب الرئيسي للجوء إليها، تُوفر التكنولوجيا المالية أدوات جديدة للتمويل، مثل القروض عبر الإنترنت وتمويل الشركات الناشئة. كما تساعد هذه الأدوات على تحسين الوصول إلى التمويل، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

إضافة إلى ذلك تتمثل الحوافز التي تدفع الأفراد لاستخدام التكنولوجيا المالية

– **شمول مالي أفضل**: التكنولوجيا المالية تطور وتقدم خدمات مالية جديدة كليًا وبأسعار منافسة عبر تقنيات حديثة، مما يجعلها أكثر سهولة ووصولًا للجميع، خاصة في المناطق الريفية والمناطق ذات الدخل المنخفض.

– **معالجة أسرع للمعاملات المعقدة**: توفر التكنولوجيا المالية أدوات لمعالجة المعاملات المالية بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

– **خفض تكلفة الخدمات**: يرجع ذلك إلى انخفاض التكاليف التشغيلية للشركات التي تقدم الخدمات المالية عبر الإنترنت.

– **تقديم التحليلات المالية المتقدمة**:تُوفر التكنولوجيا المالية أدوات لتحليل البيانات المالية بشكل أفضل. ما يُساعد الشركات والأفراد على اتخاذ قرارات مالية أكثر ذكاءً.

– **نقل المعرفة وتحقيق الشفافية**: تُساعد التكنولوجيا المالية على نقل المعرفة المالية وتثقيف المستهلكين حول الخدمات المالية. كما تساهم في تحقيق الشفافية في الخدمات المالية، مما يُساعد على بناء الثقة بين المستهلكين والشركات المالية. (مروة، 2022)

4.2. الاستراتيجية المتبناة للتكنولوجيا المالية والابتكار في جمهورية مصر العربية:

يولي البنك المركزي المصري اهتمامًا كبيرًا بتطوير ودعم قطاع التكنولوجيا المالية، ايمانًا منه بأهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الشمول المالي. ولذلك، فقد اتّبع البنك نهجًا متوازنًا يجمع بين الابتكار في الخدمات المالية وحماية الاستقرار المالي وحقوق العملاء. وذلك من خلال:

– اتباع نهج متوازن يجمع بين الابتكار في الخدمات المالية وحماية الاستقرار المالي وحقوق العملاء.

– إطلاق استراتيجية متكاملة للتكنولوجيا المالية والابتكار في عام 2019 بهدف النهوض ببيئة أعمال التكنولوجيا المالية في إطار رؤية مصر 2030.

– وضع معايير حاكمة للاستراتيجية، تشمل تعزيز مشاركة الشباب، ودعم ريادة الأعمال، والحفاظ على الاستقرار المالي، وفتح المجال للابتكار، وتلبية احتياجات السوق، وخلق فرص استثمارية جديدة.

– النهوض بالابتكارات المحلية في مجال التكنولوجيا المالية وتعزيز الاعتماد على الحلول والخدمات والمنتجات المالية الرقمية لتحقيق الشمول المالي.

– تلبية الاحتياجات المالية الحالية والمستقبلية من خلال وضع إطار تنظيمي للحلول التقنية الجديدة، وتوفير الفرص التمويلية، وحوكمة السوق.

– استخدام إطار عمل يتكون من خمسة محاور رئيسية: الطلب، الكوادر، التمويل، الحوكمة، والقواعد المنظمة. والشكل الموالي يوضح ذلك:

5.2. الاستثمار في التكنولوجيا المالية حسب نوع التقنية:

يشهد مجال الاستثمار في التكنولوجيا المالية نموًا هائلاً، مدفوعًا بالطلب المتزايد على حلول مبتكرة وفعالة. وترجع هذه الزيادة إلى ازدياد الطلب على الخدمات المالية، وارتفاع معدلات التكنولوجيا، والدعم حكومي. تشمل اتجاهات الاستثمار في التكنولوجيا المالية ما يلي:

1.5.2. المدفوعات عبر الهاتف المحمول: باتت المدفوعات عبر الهاتف المحمول تحظى بشعبية واسعة، وذلك لما تتمتع به من مزايا وفوائد تفوق الطرق التقليدية مثل التحويلات المصرفية وبطاقات الائتمان. من المحتمل أن يكون هذا بسبب التكلفة المنخفضة لخدمات الهاتف المحمول وسهولة استخدام التطبيقات لسداد المدفوعات.

2.5.2. تقنية Blockchain: تعد تقنية Blockchain بديلاً متطورًا للأنظمة المالية التقليدية، حيث تُتيح معاملات آمنة وشفافة وفعالة، ممّا يُشكل ثورة حقيقية في مجال التكنولوجيا المالية. وتُقدم هذه التقنية فرصًا هائلة لشركات التكنولوجيا المالية في مجالات العملات المشفرة وتطوير blockchain والأصول الرقمية، ممّا يُساهم في تعزيز الشمول المالي وتحسين كفاءة النظام المالي العالمي.

الجدول رقم (1): تقنيات التكنولوجيا المالية الأكثر جاذبية للمستثمرين (2017- 2020)

قطاع التكنولوجيا المالية		2017	2018	2019	2020
المدفوعات (Payments)	قيمة الاستثمار	17.0	48.9	78.5	9.7
	عدد الصفقات	387	396	377	182
تكنولوجيا التأمين (Insurtech)	قيمة الاستثمار	11.1	15.8	13.4	2.3
	عدد الصفقات	390	466	435	143
التكنولوجيا التنظيمية (Regtech)	قيمة الاستثمار	1.5	4.2	3.4	1.9
	عدد الصفقات	143	178	176	89
تقنية الثروة (Wealthtech)	قيمة الاستثمار	0.2	0.8	0.3	0.2
	عدد الصفقات	35	47	31	14
بلوكتشين / العملات الرقمية (Blockchain/cyrptocurrency)	قيمة الاستثمار	5.2	6.9	4.6	1.2
	عدد الصفقات	326	827	573	197
الأمن الإلكتروني، الأمن السيبراني (Cybersecurity)	قيمة الاستثمار	0.1805	0.5197	0.5923	0.8708
	عدد الصفقات	34	49	57	16

المصدر: تقرير KPMG لعام 2020 حول (KPMG، نبض التكنولوجيا المالية ، 2020)

يظهر الجدول اتجاهات الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية في عام 2020، حيث يتضح بوضوح أن المدفوعات الرقمية هي أكبر مجال جذب للاستثمار في التكنولوجيا المالية.

شهدت استثمارات رأس مال في التكنولوجيا المالية انخفاضا في النصف الأول من عام 2020 في جميع قطاعات التكنولوجيا باستثناء قطاع الأمن الالكتروني، ويمكن تفسير هذا الوضع بأزمة جائحة فيروس كورونا.

أدت إلى زيادة الاعتماد على الخدمات الرقمية ومنصات الدفع الالكتروني والمحافظ الالكترونية وتطبيقات الهاتف النقال وغيرها من الخدمات المالية الالكترونية، زمنه تدافع الشركات في مختلف أنحاء العالم لإمكانية عمل الأشخاص من منازلهم، مما أحدث زيادة كبيرة في القلق حيال الهجمات الالكترونية التي تنتهي غالبا بالابتزاز او سرقة البيانات، وهذا ما دفع بالحكومات الى الاستثمار في الامن الالكتروني من اجل تحصين المنشآت الحيوية والبنية التحتية.

6.2. التكنولوجيا المالية ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي الرقمي:

تساهم التكنولوجيا المالية بفعالية في توسيع نطاق الشمول المالي، حيث تتمتع بقدرة كبيرة على تغيير هيكل الخدمات المالية وجعلها أسرع وأكثر أمانا وأقل تكلفة مما يجعلها متاحة لأكبر عدد من الأفراد خصوصا الشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي. (سمير محمد، 2023، صفحة 127)

تجدر الإشارة إلى العلاقة بين الشمول المالي والتكنولوجيا المالية، وذلك من خلال دور هذه الأخيرة في تقديم حلول لزيادة كفاءة وسهولة الوصول الى الخدمات المالية، وبالتالي تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال:

– تسهيل الوصول الى الخدمات المالية: تعاني الخدمات المالية التقليدية، مثل المدفوعات، من تحديات كبيرة تُعيق سهولة الوصول إليها، مثل الاعتماد على الدفع النقدي أو التحويلات عبر مشغلي تحويل الأموال (MTO) ومزودي خدمات الدفع (PSP) التي تُعد بطيئة ومكلفة وصعبة التتبع، ونادرًا ما تكون آمنة. ولكن، تُقدم حلول التكنولوجيا المالية الجديدة، المبنية على السحابية والمنصات الرقمية وتقنيات دفتر الأستاذ الموزعة(DLT) ، حلولًا مبتكرة لمعالجة تحديات الخدمات المالية التقليدية، مثل بطء المعاملات وصعوبة التتبع وانخفاض الأمان. وتشمل هذه الحلول:

- مدفوعات الهاتف المحمول وتطبيقات الند للند (P2P) لتسهيل المدفوعات.
- الخوارزميات الجديدة لتحسين تقييم مخاطر الائتمان وتوسيع نطاق الوصول إلى القروض، والذكاء الاصطناعي لتقديم خدمات مالية مُخصصة وتحسين تجارب العملاء.
- الهوية الرقمية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية ومنع الاحتيال، والأمن السيبراني المتقدم لحماية البيانات المالية للمستخدمين.

– تشجيع عدد أكبر من المستهلكين بالتعامل بالخدمات المالية والوصول المالي من خلال التكنولوجيا المالية: تُتيح التكنولوجيا المالية فرصًا غير مسبوقة لتعزيز الشمول المالي، من خلال فتح أبواب الخدمات المالية أمام فئات أوسع من المستهلكين، بغض النظر عن مستوى دخلهم. وقد أدى ذلك إلى إمكانيات هائلة لنمو الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة. ومع ذلك، تُواجه هذه الثورة تحديات، حيث أدى هذا التطور إلى ارتباك بعض المؤسسات المالية التقليدية، مثل البنوك الكبرى، التي تواجه صعوبة في مواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة ، وتزداد المنافسة بين الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والبنوك. وللتغلب على هذه التحديات، يجب تبني نهج تعاوني يجمع بين جميع الأطراف المعنية وبهذا تعم الفائدة على جميع الأطراف.

– تطوير النظام المالي: لا شك أن حسابات الهاتف المحمول قد لعبت دورًا هامًا في تعزيز الشمول المالي غير الرسمي من خلال التكنولوجيا المالية. ولكن تكمن الفرصة الحقيقية في قدرة التكنولوجيا المالية على إحداث ثورة في النظام المالي بأكمله، ليشمل جميع فئات المجتمع، من الأفراد إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات متناهية الصغر.

3. استراتيجيات الشمول المالي الرقمي وتحفيز مشاركة أوسع في الخدمات المالية بمصر:

تعد مسألة الشمول المالي Financial Inclusion أحد التطورات المالية والمصرفية المهمة، التي ظهرت في الدول الأوروبية أولا ومن ثم انتقلت الى العديد من دول العالم ولا سيما البلدان النامية ومنها الجزائر، اذ ابتعدت المصارف في تلك الدول عن الاشكال الكلاسيكية للإقراض

والاستثمار ومن ثم وفرت مجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات المصرفية المتنوعة تسهم في تحسين نوعية الحياة للمجتمع ككل. (عيسى و هديل نوي مُحَّد المالكي، 2022، صفحة 17)

1.3. مفهوم الشمول المالي: تعددت المفاهيم الخاصة بالشمول المالي ومنها:

يستخدم مصطلح الشمول المالي لوصف مدى قدرة جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي على الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية واستخدامها بشكلٍ فعالٍ، وعكسه الحرمان أو الإقصاء المالي ويشير إلى حالة عدم قدرة السكان على الوصول والتمتع بالخدمات المالية أو استخدامها بشكلٍ فعال وعدم التمكن في ذات الوقت من ممارسة حياة اقتصادية واجتماعية طبيعية في المجتمع الذي يعيشون فيه. (عبدالله و نهى صافي عبد، 2021، صفحة 220)، وهو توفير وتوسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك كافة المعاملات البنكية بأسعار مقبولة في متناول الجميع وبطريقة عادلة دون تمييز تتميز بالشفافية والوضوح وسهولة الفهم. (زكريا، 2016، صفحة 7)، كما أن الشمول المالي هو عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الضرورية، مثل الحسابات المصرفية، والتحويلات المالية، والقروض، والتأمين، وذلك بطريقة مناسبة وبأسعار معقولة. وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصا لذلك، ومدعما بعملية الشمول الاقتصادي والاجتماعي وكذلك التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية. (خليل، 2015)

4- كما يُعرّفه بنك الجزائر، هو إتاحة جميع الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع الجزائري، بما في ذلك الطبقات المهمشة، من خلال القنوات الرسمية، مع الحرص على ابتكار خدمات مناسبة بأسعار منافسة وعادلة، وحماية حقوق المستهلكين، وتشجيع الجميع على إدارة أموالهم ومدّخراتهم بشكلٍ سليم، ومكافحة اللجوء إلى القنوات غير الرسمية، مع قياس مدى الشمول المالي من خلال جانبي العرض والطلب.

ويهدف بنك الجزائر إلى تحقيق الشمول المالي من خلال التعاون مع جميع الأطراف المعنية لخلق مجتمع جزائري يتمكّن فيه الجميع من الوصول إلى الخدمات المالية العادلة والشفافة التي يحتاجونها لتحقيق النجاح. (كركار، 2022)

وبالتالي مفهوم **الشمول المالي** مفهوم شامل يرتبط بشكل وثيق بإمكانية إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن دخلهم أو موقعهم الاجتماعي. ويهدف إلى ضمان حصول الجميع على خدمات مالية ضرورية مثل الحسابات المصرفية، والقروض، والتأمين، والتحويلات المالية، وغيرها. **الشمول المالي الرقمي** هو فرع من الشمول المالي يركز على استخدام التكنولوجيا الرقمية لتوفير الخدمات المالية، خاصة للأفراد الذين يصعب الوصول إليهم من خلال قنوات الخدمات المالية التقليدية. ويشمل ذلك استخدام الهواتف المحمولة، والإنترنت، وتطبيقات الهواتف الذكية لتقديم خدمات مالية مريحة وفعالة، مثل التحويلات المالية، والدفع الإلكتروني، والتمويل الشخصي، والاستثمار.

2.3. آثار زيادة مستويات الشمول المالي:

يعد تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية استراتيجية أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي وذلك من خلال زيادة مشاركة الجميع في الاقتصاد وتعزيز الابتكار و الريادة وخلق فرص عمل جديدة، ويُساهم الشمول المالي أيضًا في تخفيف مخاطر المؤسسات المالية و النظام المالي بشكل عام لانخفاض السيولة.(مُحَّد محروس الزوبيني، 2018).

تشير الدراسات أن ريادة مستويات الشمول المالي تعزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والانتاجية، وخفض معدلات الفقر وعدم المساواة. **كما تُساهم في تعزيز استقرار النظام المالي من خلال تقليل مخاطر الأزمات المالية وزيادة كفاءة النظام المالي.**

3.3. عناصر الشمول المالي: من ناحية أخرى هناك عناصر مختلفة يجب توافرها لتحقيق الشمول المالي، وتتمثل تلك العناصر في الآتي:

أ- الاستقرار Stability يُعدّ الاستقرار المالي ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتيسير عملية نظام الوساطة المالية بين القطاع العائلي والشركات والحكومة من خلال مجموعة من المؤسسات المالية ويتم تحقيق ذلك من خلال: (خليل، 2015، صفحة 7)

الشكل رقم (3): تحقيق الاستقرار المالي

المصدر: من إعداد الباحثتين

– يُساهم توافر قاعدة ودائع متنوعة ومستقرة في النظام المالي الذي يتميز بالشمول في تعزيز استقراره بشكلٍ كبير؛

– يساهم توافر نظام مالي يتسم بالشمول و القبول السياسي المتزايد في الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي بشكلٍ كبير؛

– يُعدّ الشمول المالي مكونًا أساسيًا لتعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيره الإيجابي على العديد من الجوانب المهمة للاقتصاد.

ب– النزاهة Integrity: يُعدّ تحقيق الشفافية في القطاع المالي الهدف الأساسي من النزاهة و السلامة ويتمّ ذلك من خلال إجراء فحص نافذ للهوية للعملاء وتسجيل بيانات العملاء و العمليات التي يقومون بها، وكذلك إتاحة البيانات للجهات الرقابية و الإشرافية. يُساعد إتاحة البيانات على تعزيز الشفافية والمساءلة و ضمان الامتثال للقواعد و القوانين المعمول بها، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على الاستقرار المالي وتوفير بيئة مناسبة لجلب ونمو الاستثمار الأجنبي.

ج– حماية المستهلك المالي Consumer Protection: مع تطور وتعقد القطاع المالي، برز مفهوم حماية المستهلك المالي كأولوية قصوى، بهدف ضمان معاملة عادلة وشفافة للعميل، وتسهيل حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بتكلفة وجودة مناسبة، مع تقليل مخاطر الاحتيال والتلاعب.

4.3. الأهداف الاستراتيجية للشمول المالي الرقمي: ولتحقيق الاستراتيجية يجب التركيز على الأهداف التالية:

– تعزيز الثقة بالبنوك ونشر الثقافة المالية بين شرائح أفراد المجتمع ؛

– زيادة القدرة المالية لأفراد المجتمع، وتدريب وتكوين وزيادة القدرات لموظفي البنوك والبورصة؛

– تشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة، من خلال توفير المناخ الملائم وتوفير بنية تحتية شاملة وفعالة، خاصة فيما يتعلق بطرق التمويل الحديثة، وتوفير محيط ملائم لتحقيق النمو المستدام في القطاع المالي؛

– تسهيل وتوفير الخدمات المالية للشركات والمشروعات المختلفة، والتشجيع على التحول الى القطاع الرسمي؛

– توفير خدمات مالية رقمية بتكلفة مناسبة وسهلة الاستخدام لجميع فئات المجتمع، وتوسيع استخدامات الخدمات المالية الرقمية؛

– توفير البنية التحتية المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية، والتحفيز على الادخار وتوسيع الخدمات المالية المصرفية.

الشكل رقم (4): محتوى استراتيجية الشمول المالي الرقمي في مصر

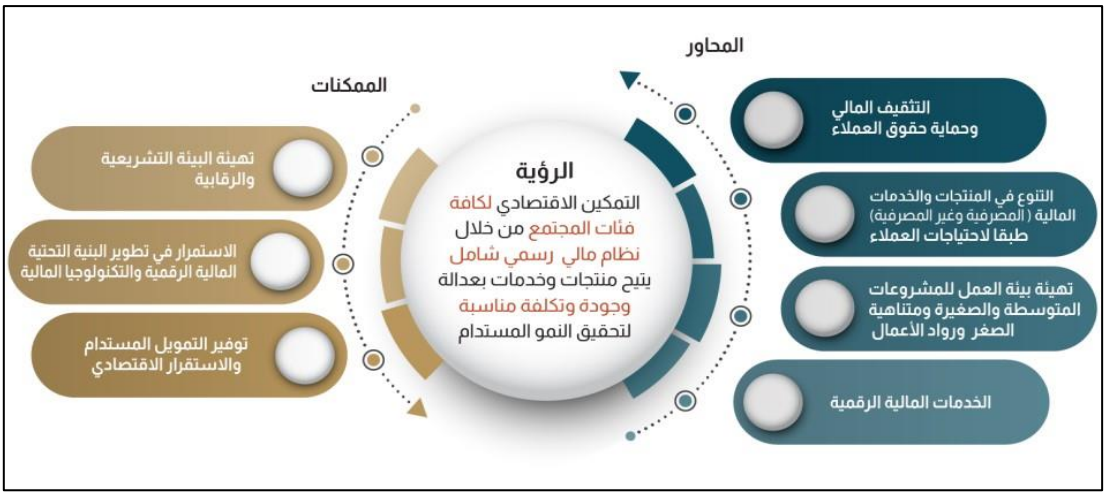

المصدر: (البنك المركزي المصري، 2022-2025)

5.3. مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية:

تُقدم مؤشرات الشمول المالي الرقمي نافذة مهمة على واقع المعاملات المالية حيث تُمكن من قياس مدى انتشار استخدام الأدوات المالية الرقمية بين مختلف فئات المجتمع. وتشمل هذه المؤشرات نسبة المدفوعات الرقمية، ونسبة الادخار والإقراض بواسطة حساب مصرفي على الهاتف المحمول، وكذا نسبة استعمال الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى حساب مصرفي، بالإضافة إلى استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت لدفع الفواتير أو الشراء، وكذلك نسبة الحاصلين على بطاقة ائتمان أو بطاقة خصم. لذلك، تُعدّ مؤشرات الشمول المالي الرقمي أداة قيّمة لتقييم التقدم في هذا المجال ووضع السياسات والبرامج المناسبة لتعزيز الشمول المالي الرقمي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وتظهر مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية خلال عام 2021 مستويات متدنية نسبيا مقارنة مع المستوى العالمي، وهذا ما يتطلب العمل على تطوير البنية التحتية التقنية، وتوسيع الربط بشبكة الإنترنت. انظر الشكل رقم(8)

الشكل رقم(5): مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية لعام 2021

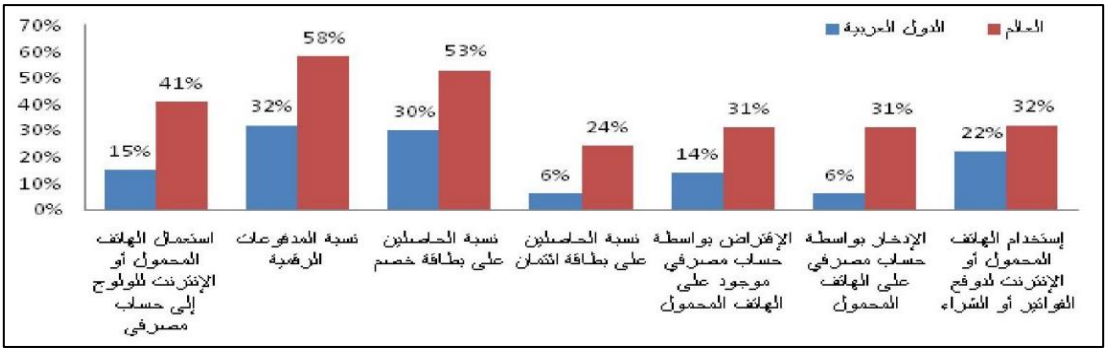

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على Bank World 2021

تظهر بيانات تقرير البنك الدولي لعام 2021 مؤشرات الشمول المالي بين الدول العربية والعالم ، ويتضح من خلال الشكل أن الدول العربية تواجه فجوة كبيرة في اعتماد الخدمات المالية الرقمية مقارنة بالعالم. وتتراوح هذه الفجوة بين 10% و 26%، مما يدل على وجود مجال كبير للتحسين في هذا المجال.

أبرز المؤشرات التي تعاني من فجوة كبيرة هي: الادخار بواسطة الهاتف المحمول (25%)، استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى حساب مصرفي (26%)، المدفوعات الرقمية (26%).

على الرغم من الفروقات، تُظهر بعض المؤشرات تحسنًا في اعتماد الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية، مثل استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت لدفع الفواتير والشراء فنسبة الاختلاف بينها (10%).

نستخلص من خلال هذه الأرقام أن الدول العربية تواجه تحديات كبيرة في مجال الشمول المالي وأن هناك مجال كبير للتحسين، بالرغم من وجود بعض المؤشرات التي تُظهر وجود جهود تُبذل في مجال اعتماد الخدمات المالية الرقمية.

6.3. أرقام تُشير إلى إنجازات ملموسة في الشمول المالي الرقمي بمصر

حققت مصر خطوات هامة في مجال الشمول المالي خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفضل الجهود الحكومية والتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وتُشير بعض الأرقام إلى هذه الإنجازات:

الجدول رقم (2): تطور الشمول المالي الرقمي في مصر (2016 – 2023)

السنوات	نسبة الشمول المالي (بالمئة) للمواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 16 سنة	عدد المواطنين المشمولين ماليا (بالمليون) للمواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 16 سنة
2016	%27.4	17.1
2017	%33.8	20.5
2018	%38.5	23.7
2019	%50.1	31.3

2020	%52.7	33.4
2021	%56.2	36.8
2022	%64.8	42.3
2023	%70.7	46.9

المصدر: البنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg/ar/financial-inclusion

يُظهر الجدول المقدم اتجاهات إيجابية ملحوظة في معدلات الشمول المالي الرقمي للمواطنين في مصر خلال الفترة من 2016 إلى 2023.

وتشمل الملاحظات الرئيسية ارتفاع ملحوظ في نسبة الشمول المالي: ارتفعت نسبة الشمول المالي للمواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 16 سنة من 27.4٪ في عام 2016 إلى 70.7٪ في عام 2023، بزيادة قدرها 157.3٪ خلال 8 سنوات. وازدياد عدد المواطنين المشمولين مالياً: ارتفع عدد المواطنين المشمولين مالياً من 17.1 مليون في عام 2016 إلى 46.9 مليون في عام 2023، بزيادة قدرها 175.4٪.

وتسارع ملحوظ في وتيرة النمو: شهدت الفترة من 2020 إلى 2023 تسارعًا ملحوظًا في وتيرة نمو الشمول المالي، حيث ارتفعت نسبة الشمول المالي بمقدار 18 نقطة مئوية خلال 4 سنوات، مقارنة بـ 10 نقاط مئوية خلال 4 سنوات في الفترة من 2016 إلى 2020.

وتُعزى هذه الاتجاهات الإيجابية إلى عدد من العوامل منها:

- مشاركة البنوك في العديد من المشروعات والأعمال والمبادرات التي هدفها الأساسي إدماج شرائح العملاء المختلفة في القطاع البنكي.
- الجهود الحكومية: أطلقت الحكومة المصرية الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي عام 2018، والتي تهدف إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين جودة هذه الخدمات.
- المبادرات الحكومية: نفذت الحكومة المصرية عددًا من المبادرات لتعزيز الشمول المالي، مثل مبادرة "الشمول المالي الرقمي" و "مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة".
- تعاون القطاع الخاص: تعاونت الحكومة المصرية مع القطاع الخاص لتطوير منتجات وخدمات مالية جديدة تُلبي احتياجات مختلف فئات المجتمع.
- دور المجتمع المدني: لعب المجتمع المدني دورًا هامًا في نشر الوعي بأهمية الشمول المالي وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في البرامج المتعلقة بالشمول المالي.

الجدول رقم (3): عدد البطاقات مسبقة الدفع

السنوات	معدل نمو بطاقات مسبقة الدفع
2020	21.9
2021	26,1
2022	28.6
2023 (حتى يونيو 2023)	30.3

المصدر: البنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg/ar/financial-inclusion

نلاحظ اتجاهات إيجابية في نمو بطاقات الدفع المسبق خلال الفترة من 2020 إلى 2023 (حتى يونيو 2023)، حيث ارتفع من 21.9٪ في عام 2020 إلى 30.3٪ في يونيو 2023. وأن معدل النمو 38% لبطاقات مسبقة الدفع، أي 45.681 بطاقة لكل 100 مواطن.

تُعزى هذه الاتجاهات إلى زيادة الوعي بتكنولوجيا المدفوعات الرقمية وتعزيز البنية التحتية الرقمية وتطوير منتجات وخدمات جديدة.

الجدول رقم (4): محافظ الهاتف المحمول من سنة(2020 – 2023)

السنوات	محافظ الهاتف المحول (مليون محفظة)
2020	19.8
2021	25.2

2022	30.4
2023 (يونيو 2023)	34.4

المصدر: البنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg/ar/financial-inclusion

شهد عدد محافظ الهاتف المحمول ارتفاعًا مستمرًا خلال الفترة (2020 – 2023)، حيث ارتفع من 19.8 مليون محفظة في عام 2020 إلى 34.4 مليون محفظة في يونيو 2023. كما نلاحظ تسارع ملحوظ في وتيرة النمو حيث شهدت الفترة من 2022 إلى 2023 (حتى يونيو 2023) تسارعًا ملحوظًا في وتيرة نمو عدد محافظ الهاتف المحمول، حيث ارتفع عدد المحافظ من 30.4 مليون إلى 34.4 مليون خلال 6 أشهر فقط.

وتُعزى هذه الاتجاهات الإيجابية إلى عدة عوامل منها:

– زيادة الوعي بأهمية المدفوعات الرقمية حيث أدى انتشار جائحة COVID-19 إلى زيادة الوعي بأهمية المدفوعات الرقمية كبديل أكثر أمانًا وصحة من المدفوعات النقدية.

– تعزيز البنية التحتية الرقمية: عملت الحكومة المصرية على تعزيز البنية التحتية الرقمية في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تحسين الوصول إلى الإنترنت وتسهيل استخدام الخدمات المالية الرقمية.

– تطوير منتجات وخدمات جديدة: تعاونت شركات الاتصالات مع البنوك ومؤسسات الدفع لتطوير منتجات وخدمات جديدة للمحافظ الإلكترونية تُلبي احتياجات مختلف فئات المجتمع.

– انخفاض تكاليف المعاملات: انخفضت تكاليف المعاملات للمدفوعات الرقمية في السنوات الأخيرة، مما جعلها أكثر جاذبية للمستهلكين.

وتُعدّ هذه الاتجاهات الإيجابية مؤشرًا على النمو المتزايد لقطاع المدفوعات الرقمية في مصر.

الجدول رقم (5): عدد نقاط الإتاحة المالية من سنة 2020 الى سنة 2023

السنوات	عدد نقاط الاتاحة المالية
2020	384
2021	703
2022	793
2023	1008

المصدر: البنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg/ar/financial-inclusion

تتمثل عدد نقاط الاتاحة المالية في: فروع المؤسسات المالية؛ ماكينات الصراف الآلي؛ نقاط البيع الإلكترونية؛ مقدمي خدمات الدفع.

يظهر الجدول المقدم اتجاهات إيجابية في عدد نقاط الاتاحة المالية في مصر خلال الفترة من 2020 إلى 2023. وتشمل الملاحظات الرئيسية ما يلي:

– ارتفاع ملحوظ في عدد نقاط الاتاحة المالية: شهد عدد نقاط الاتاحة المالية ارتفاعًا ملحوظًا خلال الفترة المذكورة، حيث ارتفع من 384 نقطة في عام 2020 إلى 1008 نقطة في عام 2023. بمعدل 162%.

كما كشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع عدد ماكينات الصراف الآلي ATM التابعة للبنوك إلى 21.975 ألف ماكينة بنهاية 2022 مقابل 21.459 ألف ماكينة بنهاية يونيو 2023.

كما أعلن البنك المركزي المصري في تقرير له بزيادة عدد نقاط البيع الالكترونية من 188,429 ألف ماكينة في أواخر شهر ديسمبر 2022.

– تسارع ملحوظ في وتيرة النمو: شهدت الفترة من 2021 إلى 2023 تسارعًا ملحوظًا في وتيرة نمو عدد نقاط الاتاحة المالية، حيث ارتفع عدد النقاط من 703 إلى 1008 خلال عامين فقط.

وتُعزى هذه الاتجاهات الإيجابية إلى عدد من العوامل:

– الجهود الحكومية: عملت الحكومة المصرية على توسيع نطاق الخدمات المالية المتاحة للمواطنين من خلال برامج مختلفة، مثل مبادرة "الشمول المالي الرقمي" و "برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة".

– تعاون القطاع الخاص: تعاونت الحكومة المصرية مع القطاع الخاص لتوسيع نطاق تواجد المؤسسات المالية في مختلف أنحاء البلاد، خاصة في المناطق الريفية.

– تطوير التكنولوجيا: أدى تطوير التكنولوجيا إلى ظهور أدوات جديدة لتقديم الخدمات المالية، مثل نقاط البيع المحمولة والتطبيقات الإلكترونية، مما ساهم في زيادة عدد نقاط الاتاحة المالية.

– زيادة الوعي بأهمية الخدمات المالية: عملت الحملات التوعوية وبرامج التثقيف المالي على زيادة الوعي بأهمية الخدمات المالية بين مختلف فئات المجتمع، مما أدى إلى زيادة الطلب على هذه الخدمات.

وتُعدّ هذه الاتجاهات الإيجابية مؤشرًا على التقدم الملحوظ الذي تحرزه مصر في مجال الشمول المالي. وأن لديها إمكانيات كبيرة لتحقيق الشمول المالي الشامل خلال السنوات القادمة.

7.3. معوقات ومخاطر الشمول المالي الرقمي: وتشمل أهم المعوقات والمخاطر ما يلي:

– بنية تحتية غير كافية: تتمثل في نقص في إمكانية الوصول إلى الإنترنت والهاتف المحمول، وبنية تحتية رقمية ضعيفة (كنقاط البيع الإلكترونية، وأجهزة الصراف الآلي).

– بيئة تنظيمية غير مواتية: متمثلة في قوانين معقدة تعيق دخول شركات جديدة وتثقل كاهل الشركات القائمة، ونقص في القوانين واللوائح المنظمة للخدمات المالية الرقمية، وحماية ضعيفة للمستهلك من مخاطر الاحتيال والقرصنة.

– مخاطر مرتبطة بالشمول المالي: كالمخاطر الائتمانية: خصائص العملاء الجدد قد تختلف عن العملاء الحاليين، مما يُزيد من المخاطر الائتمانية. والمخاطر التشغيلية: صعوبات في إدارة العمليات والتحكم بالمخاطر مع ازدياد عدد العملاء. وكذلك المخاطر التقنية: صعوبات في ضمان أمن أنظمة المعلومات وحماية البيانات. (العنزي، 2019، صفحة 75).

4. النتائج ومناقشتها: من نتائج الدراسة نجد أن:

– الفرضية الأولى: صحيحة فعلا توجد علاقة إيجابية بين الرقمنة والشمول المالي الرقمي على المدى الطويل، شهدت مصر خلال السنوات الأخيرة نموًا ملحوظًا في استخدام التكنولوجيا المالية والرقمنة، بما في ذلك انتشار الهواتف الذكية، واستخدام الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والدفع الإلكتروني ، ما ساهم في توسيع نطاق الحصول على فرص جديدة لابتكار خدمات مالية تناسب احتياجات مختلف شرائح المجتمع، وتُقلّل من تكلفة الخدمات المالية، وتُوسّع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، مما أدّى إلى زيادة معدلات الشمول المالي الرقمي. مع مرور الوقت، يُمكن أن تُؤدّي هذه العوامل إلى تحفيز الابتكار في القطاع المالي، وتحسين كفاءة العمليات، وتعزيز الثقة في النظام المالي، وتغيير السلوكيات المالية للأفراد والمؤسسات، ممّا يُساهم في تعزيز الشمول المالي بشكل مستدام ؛

– الفرضية الثانية: صحيحة لكن لا يُتوقع أن يكون تأثير التكنولوجيا المالية والرقمنة على الشمول المالي الرقمي مباشرًا وموحدًا، بل يتفاعل مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة، فقد يكون تأثير التكنولوجيا المالية والرقمنة على الشمول المالي أقوى في المجتمعات ذات المستويات العالية من التعليم والوعي والمعرفة بالتكنولوجيا، مقارنةً بالمجتمعات ذات المستويات المنخفضة من هذه العوامل، فمثلا تتمتع النساء المناطق الريفية في مصر بمعدلات شمول مالي رقمي أقل من الرجال والمناطق الحضرية، تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورًا هامًا في تحديد سلوكيات الأفراد تجاه الخدمات المالية، مثل المعتقدات الدينية والأعراف الاجتماعية، كما تُؤثّر السياسات الحكومية والبنية التحتية على مدى سهولة الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها .كما قد تختلف استجابة مختلف فئات المجتمع للتكنولوجيا المالية والرقمنة، ممّا يتطلب تحليلًا دقيقًا لفهم أنماط التفاعل هذه وتأثيرها على الشمول المالي؛

– الفرضية الثالثة: صحيحة حيث تيح التكنولوجيا المالية والرقمنة فرصًا جديدة لتعزيز التضمين المالي من خلال توفير خدمات مالية مخصصة تلبي احتياجات فئات المجتمع المهمشة، مثل ذوي الإعاقة والنساء. على سبيل المثال ساعدت التكنولوجيا المالية والرقمنة على زيادة مشاركة المرأة في القطاع المالي في مصر، كما يمكن استخدام التكنولوجيا المالية لتوفير خدمات مالية رقمية سهلة الاستخدام للأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم

منتجات مالية مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات النساء في مجالات مثل ريادة الأعمال والتمويل الشخصي .ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه تعزيز التضمين المالي من خلال التكنولوجيا المالية والرقمنة، مثل نقص الوعي والمعرفة، والبنية التحتية الرقمية غير المتطورة، ومخاوف الأمن السيبراني، ممّا يتطلب جهودًا مستمرة لمعالجة هذه التحديات وضمان الوصول العادل للجميع إلى الخدمات المالية.

– حققت مصر تقدمًا ملحوظًا حيث لعبت التكنولوجيا المالية والرقمنة دورًا هامًا في في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي في مصر خلال الفترة من 2016 إلى 2023، من خلال توفير خدمات مالية مبتكرة ومتاحة للجميع. وذلك بفضل المبادرات الحكومية والبرامج الهادفة والتعاون بين مختلف الجهات المعنية . إلا أنه لا تزال هناك بعض التحديات التي تواجه مصر كنقص الوعي والمعرفة، والبنية التحتية الرقمية غير المتطورة، ومخاوف الأمن السيبراني، والتضمين المالي.

– أبرزت الدراسة دور الخدمات المالية الرقمية من خفض تكلفة الخدمات المالية، وتحسين كفاءتها من خلال تقليل الحاجة إلى الفروع البنكية وعمليات المعاملات الورقية، كما ساهمت في زيادة الشمول المالي الرقمي وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال توفي التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

– يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تُساهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، خاصةً للفئات المهمشة والفقيرة.

– تقدم التكنولوجيا المالية حلولًا مبتكرة لتحسين حياة الناس، مثل تسهيل تحويل الأموال، والدفع مقابل الخدمات، والحصول على القروض.

– أكدت الدراسة أنه يمكن للجزائر الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية من خلال تبادل الخبرات والتجارب مع الدول الأخرى، ما سيُساعد الجزائر على تحقيق أهدافها التنموية المستدامة.

– تلعب الحكومة دورًا محوريًا في خلق بيئة مواتية للشمول المالي من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية، ووضع قوانين وتشريعات مناسبة، ودعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

– يُمكن للقطاع الخاص أن يُقدم حلولًا مبتكرة للخدمات المالية الرقمية، ورفع مستوى الوعي حول هذه الخدمات، ودعم الشمول المالي من خلال الاستثمار في المشاريع ذات الصلة.

– يساهم الشمول المالي الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تقليل الفقر، وتعزيز فرص العمل، وتحفيز الاستثمار.

– تعاني بعض الدول من التحديات التي تواجه الخدمات المالية الرقمية، وتشمل نقص البنية التحتية الرقمية، وانخفاض مستوى المعرفة الرقمية، وغياب الأمن السيبيراني ما يجعل الخدمات المالية الرقمية عرضة للاختراق والاحتيال.

– لا تزال الدول العربية ومن بينها الجزائر متأخرة في اعتماد الخدمات المالية الرقمية مقارنة بالعالم. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لسد هذه الفجوة، بما في ذلك رفع مستوى الوعي حول الخدمات المالية الرقمية، وتحسين البنية التحتية الرقمية وتعزيز الثقة وتوفير المزيد من المنتجات والخدمات المالية الرقمية.

– تقدم العديد من الدول تجارب ناجحة في مجال الشمول المالي، يمكن للجزائر الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية من خلال تبادل الخبرات والتجارب مع الدول الأخرى.

في الأخير يمكننا القول أنه نظرا لاهتمام الجزائر بالشمول المالي، فهي تبدل قصارى جهدها من أجل إنجاح هذه الآلية، التي تؤدي إلى رفع مستويات النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، كما يساهم توسيع انتشار خدمات التكنولوجيا المالية ومختلف الخدمات المالية والوصول إليها، في انتقال المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من القطاع الغير رسمي إلى القطاع الرسمي.

الخلاصة:

لاشك أن للشمول المالي الرقمي هدف يسعى إليه كل مجتمع لضمان حصول جميع أفراده على الخدمات المالية الأساسية وتواجه هذا الهدف العديد من التحديات والعراقيل مثل نفص الوعي المالي، وقلة الوصول إلى الخدمات المالية، وارتفاع تكاليفها، وعدم وجود بنية تحتية مناسبة.

ساهمت التكنولوجيا المالية بدرجة كبيرة في إيجاد حلول لها بحيث تعمل التكنولوجيا المالية على تقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة مما يسمح بتسهيل الوصول للخدمات المالية بتكاليف أقل وفي وقت يواكب التطورات سواء التكنولوجيا او الخاصة بالقطاع المالي، كما لا ننسى

تعدد ركائز الأساسية التي يعتمد عليها الشمول المالي، فمنها ما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ومنها ما يتعلق بالخدمات المالية والرقمية، وأخرى تتعلق بالتثقيف والتوعية المالية، كما يعتمد الشمول المالي على حماية المستهلك ماليا، إذ توجد علاقة إيجابية مع كل هذه الركائز والشمول المالي الرقمي.

استنادا إلى النتائج المستخلصة، نقدم المقترحات التالية:

– العمل على إطلاق استراتيجية وطنية للشمول المالي الرقمي يكون الهدف منها تعليم وتثقيف الشباب في المدارس والجامعات، وجعلهم يؤمنون بأهمية الشمول المالي الرقمي ومعرفة تأثيره الإيجابي على تحقيق التنمية الاقتصادية، مع ضرورة تمكين الشباب اقتصاديا، اجتماعيا.

– تشجيع البنك المركزي الجزائري البنوك الجزائرية على تقديم الخدمات البنكية عن طريق الانترنت والموبايل وماكينات الصراف الآلي، مع عمل حملات توعية لتثقيف العملاء ماليا، وشرح أهمية الاقتصاد غي النقدي، لتوفير الوقت والجهد والمال، وحث البنوك على امتلاك المحفظة الالكترونية تطبق المعاملات المالية عن طريق الهاتف النقال.

– تشجيع البنوك الإسلامية استخدام صيغ التمويل الإسلامي المتعددة لديها لتنمية وتفعيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تعزيز الشمول المالي الرقمي.

– استغلال التعداد السكاني في الجزائر لجذب الفئات غي المتعاملة مع البنوك، بفتح حسابات للشباب من سن 18 سنة، واعفاء المشروعات الصغيرة التي تعمل في القطاع غي الرسمي من الضرائب لمدة معينة لتحفيزها على الانضمام الى القطاع البنكي الجزائري وبالتالي تحقيق الاستفادة للطرفين من ناحية الإقراض والاقتراض.

– العمل على الاستفادة من النماذج الدولية الناجحة والتي تتشابه ظروفها الاقتصادية مع الجزائر، سواء في البنوك التقليدية او البنوك الإسلامية.

– ضرورة وضع استراتيجيات وسياسات خاصة للاستفادة من التكنولوجيا واستغلال الخدمات المالية الرقمية بالشكل المناسب لتفادي الحاجز التي تمنع الوصول الى الخدمات المالية المتعددة كالتوسع في استخدام التكنولوجية المالية الرقمية.

– الإقرار بأن التكنولوجيا المالي المبتكرة للخدمات المالية تبشر بالخير نحو تقدم الشمول المالي الرقمي، خاصة بين الفئات الضعيفة في المجتمع بما في ذلك المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إذ يقدم الشمول المالي المبتكر فرصا كبيرة للاقتصادات النامية والناشئة ومن ثم يحقق ذلك أهداف التنمية المستدامة. واتخاذ إجراءات لضمان التضمين المالي لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك ذوي الإعاقة والنساء.

– الترحيب بالحلول المبتكرة ونماذج الأعمال الحديثة، والتعاون الناجح بين القطاعات في تقديم الخدمات المالية، مع تسخير ورعاية العناصر المحتملة للتكنولوجيا المالية وتخفيف حالة عدم تناسق المعلومات وتكاليف الإدارة للمؤسسات المالية في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة، وكذلك تعزيز دراسة الجدوى الخاصة بالنمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

– ضرورة الاستمرار في تعزيز التوعية بأهمية الشمول المالي وفوائد استخدام الخدمات المالية الرقمية، والعمل على تطوير البنية التحتية الرقمية وتحسين الاتصال بالإنترنت، وتعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية للمستخدمين .

1. الإحالات والمراجع:

2. – أحمد خليل. (2015). **آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية** ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد(3)، السودان.
3. – أحمد مشهور. (2003). **تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الإقتصادي**ة. المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
4. – أسامة مُحَمَّد سلام. (2022). **قياس أثر الدور الوسيط للتحول الرقمي في العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة**، دراسة تطبيقية على منظمات خدمية خاصة. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية،3(1)، الجزء الثالث.
5. – البنك المركزي المصري. (2022-2025). "**استراتيجية الشمول المالي** ".
6. – تقرير منظور التكنولوجيا المالية. (2021). وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر.
7. – خديجة رملي، و عبد القادر شلالي. (2023). **الشمول المالي والتكنولوجيا المالية تجربة الإمارات العربية المتحدة نموذجا**. مجلة معارف، 18(2).
8. – خلالفة مُحَمَّد بدر، و بوبلوطة بلال. (2023). **واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه**. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 7(1).
9. – رجاء عبد الله عيسى، و هديل نوي مُحَمَّد المالكي. (2022). **أثر الشمول المالي في مؤشرات التنمية المستدامة في العراق**". دار الأيام للنشر والتوزيع.عمان، الأردن.

10. – زاير وافية، و الرميدي بسام سمير. (2020). **التحولات الرقمية في القطاع المالي بين فرص الاستقرار ومخاطر الابتكارات المالية**، تجربة شمال إفريقيا. مجلة الابداع.

11. – سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية.www.arpce.dz . (الثلاثي الثالث 2023). **مرصد سوق الهاتف النقال في الجزائر**.

12. – سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية. www.arpce.dz. (الثلاثي الثالث لسنة 2023). **مرصد سوق الانترنت في الجزائر**.

13. – سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكتروني. www.arpce.dz . (الثلاثي الثالث لسنة 2023). **مرصد سوق الهاتف الثابت في الجزائر**.

14. – صندوق النقد العربي. (2022). تقرير **مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية**. https://www.amf.org.ae

15. – عبدالمالك هبال. (2023). **أثر توفر متطلبات استخدام الرقمنة في تحسين مستوى الخدمة المصرفية الالكترونية لعمليات التجارة الخارجية**، دراسة حالة بنكي BDL. BADR بالمسيلة. مجلة دفاتر اقتصادية، 14(01).

16. – عصام خاف العنزي. (2019). **التكنولوجيا المالية، وأثرها عمى الخدمات المالية المصرفية**. بحوث مؤتمر الدوحة الخامس للمال الإسلامي.*التمويل الإسلامي والعالم الرقمي. عمان. الأردن.

17. – عماد مروة. (2022) مقال **فينتك قوة للتحول في القطاع المالي والمصرفي**. تم الاسترداد في (02 04, 2022). من الموقع https://al-ain.com/article/fintech-economy.

18. – كيلان إسماعيل عبدالله، و نهى صافي عبد. (2021). **دور الوعي المالي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة كوفيد 19**. مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، 1(5).

19. – لخضر بن سعيد، و مصطفى رديف. (2022). **حتمية التحول الرقمي في الجزائر وآفاقها في ظل تداعيات أزمة كورونا**. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 06(01).

20. – مُحَّد زكريا. (2016). **دور المعهد المصرفي المصري في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي**. منتدى الشمول المالي، اتحاد المصارف العربية.

21. – محمود درويش. (2013). الشمول المالي. مجلة عمان..

22. – مُحَّد محروس سعدوني. (2018). **الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لواقع الدول العربية**، كلية الحقوق الدراسات العليا والبحوث/ جامعة المنوفية.

23. – مدونة دفاتر. (06 04, 2023). **ما بين الرقمنة والتحول الرقمي**، تاريخ الاسترداد 20 12, 2023، من https://dafater.sa/blog/.على الساعة 50:23.

24. – مراد. (2018). المدخل لعلم النفس. مجلة الاقتصاد، 12(05).

25. – مليكة بن عقيلة، و يوسف سائحي. (2018). **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية**. مجلة الاجتهاد للدارسات القانونية والاقتصادية، 07(03). الجزائر.

26. – مليكة كركار. (2022). **الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية.

27. – نغم حسين نعمة، رغد مُحَّد نجم، و هبة الله مصطفى السيد علي. (2019). تسخير الرقمنة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 / تجربة إمارة دبي. المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، 11(1).

28. – هبة الله سمير مُحَّد. (2023). **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي على القطاع المصرفي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر**. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 14(4).

29. – وفاء حمدوش، لمياء عماني، و سمية بن علي. (2021). **دور التكنولوجيا في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري، الدوافع والتحديات**. مجلة الاقتصاد الجديد، 11(4).

30. – وهيبة عبد الرحيم، و أشواق بن قدور. (2018). **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة**. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، 07(3).

31. kern Alexandr., & Xenia Karametaxas. (2020). Digital Transformation and Financial Inclusion & Francis Group. European University Institute and University of Zurich Institute Law.
32. Chikako Baba. (2020). "Fintech in Europe: Promises and Threats" . IMF, European Department.
33. Howarth, J. (2022). Fintech Market Size & Future Growth (2022-2027).
34. Adam Judd. (2017). IOSCO Research Report on Financial Technologies (Fintech). International Organization of Securities Commissions (IOSCO) in cooperation with the International Organization of Securities commissions .(OICU-IOSCO).